

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الأستاذة : رياس سهام أستاذة مساعدة قسم " أ "

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد بوقرة - بومرداس.

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح الجانب النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنه لوحظ في بعض الدراسات النظرية هناك تأييد لفكرة أن للمؤسسات دور في ترقية الاستثمار وتحسين جاذبيته، إلا أنه هناك دراسات تطبيقية تدل على أن هذه الفكرة ليست محسومة وأن الدلائل ضعيفة لتأييدها، وإذا ما كانت التحليلات تركز على أن الاستثمار لا يتجه إلى المناطق ذات المؤسسات المتدنية أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فإن هناك دراسات حديثة تركز على ما يسمى " المسافة المؤسسية " أي أنه كلما زاد الفرق المؤسسي كلما قلت الاستثمارات، وهو ما يفسر ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تتعادل أغلبها في التنمية المؤسسية، وبالتالي لا توجد قوى مؤسسية طاردة بشكل معنوي.

Abstract : The aim of this paper to clarify the theoretical side of the determinants of foreign direct investment, where it was observed in some theoretical studies there is support for the idea that institutions role in the promotion of investment and improve its attractiveness, but there applied studies show that this idea is not settled and that evidence is weak to support, and if the Analyses focused on that investment is not heading to areas with substandard institutions from developed countries to developing countries, there are recent studies focused on the so-called "institutional distance" that the greater the difference the less institutional investments, Which explains the rise in foreign direct investment flows, which equalized mostly in institutional development, and therefore there is no institutional powers repulsive

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الناتج الداخلي الخام، المحددات.

المقدمة

تم تطوير العديد من النظريات لنمذجة قرار الاستثمار الخاص بهدف استكشاف أهم العوامل المحدد له، وكان كينز أول من لفت الأنظار إلى وجود قرار مستقل يختص بالاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، وأن هذا القرار يعتمد على مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال التي يتوقعها المستثمر مقارنة بسعر الفائدة كتكلفة بديلة للأموال المستثمرة. وقد تناول الكثير من الباحثين محدّدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد اتفق معظمهم على وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، لذا تبلورت إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ما هي محدّدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجانب النظري؟

وللإجابة على هذا السؤال ارتأينا تقسيم هذه المقال على النحو التالي:

- أولا: تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ثانيا: المحددات التي تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات.

- ثالثا: المحددات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدراسات التطبيقية

أولا: تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هي توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد، في أنشطة اقتصادية أجنبية، يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري، ويتحكم المستثمر الأجنبي غالبا في إدارة المشروع وتنظيمه ويسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري، وهناك عدة تعريفات نورد أهمها فيما يلي:

أ- تعريف صندوق النقد الدولي^(*) (FMI): يعرف الـ FMI الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها. مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين.¹

ب- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية^(**) (OECD): الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل على 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.²

ج- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(***) UNCTAD: هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار).¹

*FMI: Fond Monétaire International(صندوق النقد الدولي).

¹حسان خضرم، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 33 سبتمبر 2003 السنة 3، ص:3.

**OCED: the Organization for Economic Cooperation and Development (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

²قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، (جامعة الجزائر سنة 2005)، ص:3.

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ثانيا: المحددات التي تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات

هناك ثلاثة عوامل تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي:

- السياسات التي تتبعها الدولة المضيفة: هناك عدة سياسات تتبعها الدول المضيفة من أجل جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بتحسين أداء مناخ أعمالها.

- الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات: تقوم الدول المضيفة بعدة إجراءات من شأنها أن تنهض باقتصادها وبالتالي تشجع وتسهل حركة رؤوس الأموال لديها، كتطوير البنية التحتية مثلا...

- والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة: يميز أي دولة مواصفات خاصة بها، يمكنها أن تستقطب نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا يجب على كل دول مضيفة أن تروج لمواصفاتها.

ويمكننا تقسيم هذه المحددات إلى ثلاثة عناصر رئيسية:

- تيسير الأعمال.

- إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- المحددات الاقتصادية.

كما تختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى وذلك حسب سياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات، ويمكننا تلخيصها في الشكل رقم (1-1) الموضح أدناه:

***UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

¹ علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 31 يوليو 2003 السنة الثالثة، ص:4.

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الشكل رقم (1): محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ثالثا: المحددات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدراسات التطبيقية

يمكننا تقسيم هذا الفرع إلى أهم المحددات الاقتصادية في الدراسات التطبيقية، ويمكننا تلخيصها على النحو التالي:

1- نمو وتطور حجم السوق: حسب النظرية التقليدية للتجارة الدولية، فانتهال رؤوس الأموال يكون عند تزايد الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات المستثمرة في الدول المستقبلية للاستثمار، والشركات متعددة الجنسيات تفضل الاستثمار في الدول التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج، لكن بالمقابل يجب مراعاة سوقها المحلي، فهنا الشركات متعددة الجنسيات تهتم بحجم السوق ونموه لتسويق منتجاتها، وهذا يعتبر محمدا مهما لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتحديد حجم السوق وتطوره هنا مؤشرات يمكننا ذكرها كالآتي:

أ- الناتج الداخلي الخام GDP: يعتبر الناتج الداخلي الخام محمدا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للإتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج الداخلي الخام يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للإتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم (**).

ولقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة كل من Papamastassion و earce عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، ودراسة كل من Grean و Cunninghamk، وكذلك دراسة Dunning عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج الداخلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر¹.

****اقتصاديات الحجم:** هي اقتصاديات داخلية للمؤسسة حيث كلما زاد الإنتاج تنخفض التكاليف.

¹ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 51.

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

كما يمكن للعملة أن تؤثر في شكل وهدف الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتصنيع المنتشر جغرافيا وتكامل الأسواق والمواد من خلال الاستثمار والتجارة أصبح جزءا مهما من الاقتصاد العالمي، لذلك انخفضت أهمية الناتج الداخلي الخام كأحد المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر¹.

ب- عدد السكان: يمكننا قياس حجم السوق بالكثافة السكانية لأن السكان هم من يقومون بالاستهلاك، لذا فعدد السكان يعتبر محدد من محدثات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج- دخل الفرد GDP per-capita: وهو عبارة عن الناتج الداخلي الخام مقسوما على عدد السكان، أو هو دخل كل فرد يقطن في الرقعة الجغرافية التابعة للدولة، وهذا أيضا يمكن أن يكون محددًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- الانفتاح الاقتصادي: للانفتاح الاقتصادي دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهذه الأخيرة تتجه إلى الاقتصاديات الأكثر انفتاحا، لأنها تبحث عن التسهيلات، والانفتاح الاقتصادي يضمن لها تلك التسهيلات، وأبرزها التسهيلات الجمركية والتعريفية، والاتفاقيات الثنائية والدولية، بالإضافة إلى إنشاء مناطق حرة لما لها من مزايا.

أ- إصلاحات النظام الجمركي، التعريفي وغير التعريفي: تعتمد الدول في تنظيم تجارتها الخارجية في ظل الحماية على مجموعة من الأدوات الفنية، التي تستخدمها في عملية التحكم في الصادرات والواردات، وذلك بنظامها الجمركي، الذي بدوره ينظم التجارة الخارجية لكل دولة، فهو يمثل صورتها التجارية للعالم الخارجي، وبإصلاحه يساهم على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- الاتفاقيات الثنائية والدولية لضمان حرية تنقل المبادلات ورؤوس الأموال: يترتب على الاتفاقيات الثنائية بعض المزايا، التي تسهل حركة انتقال السلع ورؤوس الأموال، مما يساهم في إنعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج- إنشاء مناطق حرة: يعتبر إنشاء مثل هذه المناطق محدد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنها تساهم في رفع القيود على السلع الداخلة للبلد الذي يحتوي تلك المناطق، والمستثمر الأجنبي يمكن أن يستعمل بعض السلع والآلات ويحضرها من أماكن خارج البلد الذي يستثمر فيه، مما تساعده تلك المناطق على تخفيض التكاليف، بالإضافة إلى تسويق منتجاته في تلك

¹ عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، (مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998)، ص: 76.

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المناطق، ويكون الطلب عليها مرتفع لانخفاض أسعارها كون أنها معفية من الرسوم الجمركية، فوجود مثل هذه المناطق له أثر إيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- السياسة النقدية والتضخم: تهدف السياسة النقدية إلى حالة توازن الاقتصاد الوطني، بجعل العرض الكلي مساويا للطلب الكلي وبالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية والتخفيض من معدلات البطالة، إذن السياسة النقدية تعتبر محددًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال:

أ- سعر الصرف: إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بدود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، وفي هذا الصدد نجد عدة دراسات من أهمها تلك التي قام بها الاقتصادي Caves¹، فقد أوضحت أن هناك ارتباطا سلبيا بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات النسبية في معدل الصرف².

ب- النظام البنكي والمالي: إن المستثمر الأجنبي قبل الشروع في الاستثمار يبحث عن بلد ذو نظام مالي متطور، وذلك بوجود مؤسسات مالية متطورة يمكن أن توفر للمستثمر أمواله متى يحتاجها، ولذلك يجب على السياسة الحكومية في البلد المضيف الساعية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تطور نظامها المالي.

ج- التضخم: إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم^(*) في الدول المضيفة³، بالإضافة إلى سوء المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف على ذلك

¹المزيد من المعلومات ، أنظر :

Caves.R, Multinational Enterprise and economic analysis, 2nd edition, Cambridge university pressv, 1996 .

² عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

* يقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10% سنويا.

³ عمر صقر، المرجع السابق، ص: 76.

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل¹.

وفي هذا المجال وفي دراسة شملت 54 دولة نامية، نشرتها مجلة التنمية العالمية عام 1985، اتضح أن هناك ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع إلى أن الارتفاع في معدلات التضخم يعتبر كمؤشر عن ضعف الاقتصاد الوطني، وبالتالي احتمال مواجهة المستثمرين للمخاطر على شكل توقع سياسات غير مرغوبة². ونشير إلى أن دول أمريكا اللاتينية (الشيلي، كولومبيا وكوستاريكا)، التي تمكنت من تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 20 % منذ عام 1984، قد حققت نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- العوامل السياسية والمؤسسية: للعوامل السياسية والمؤسسية دور في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بـ:
أ- الاستقرار السياسي: من أهم العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفع الشركات الأجنبية إلى التوقيع في الاقتصادات المستقرة سياسيا، فمن خلال بعض الدراسات التطبيقية أثبتت أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- الفساد: حيث أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية أن مكافحة هذه الظاهرة لها أثر إيجابي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- التعليم: يعبر عن هذا المحدد بدرجة التعلم والتكوين، حيث كلما ارتفعت هذه الأخيرة كلما زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتوفر يد عاملة مكونة.

6- البنى التحتية: أكد الكثير من الاقتصاديين نظرية النمو لكل من (رومر 1986 (Romer) وليكاس 1988 (Lucas) التي تهدف إلى أن الاستثمار العمومي في البنى التحتية له أثر مهم على الاقتصاد الكلي في المدى الطويل، خاصة في مجال النقل بكل أنواعه (البري، البحري والجوي)، والاتصالات، مما يساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف.

¹ سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص:66.

² Schneider. F. and BS Frey, *Economic and political direct investment*, world development, 13 feb 1985, p:24.

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أ- الاتصالات: وجود شبكة اتصالات متطورة يساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لسهولة الاتصال بجميع أنواعه الهاتف، الأنترنت ...

ب- المنشأة القاعدية: توفر المنشآت القاعدة كشبكة الطرقات، السكك الحديدية، والمطارات عامل من عوامل جذب رأس المال الأجنبي، لسهولة التنقل من منطقة إلى أخرى، نقل البضائع سواء للتوزيع أو جلب المواد الأولية، الانفتاح على العالم الخارجي...

7- السياسات التشريعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة: تختص الدولة التي يقع فيها الاستثمار من حيث الأصل بتنظيم معاملته وحمايته عن طريق وضع مجموعة من القواعد القانونية التي تراها كفيلة بتحقيق أهدافه في اجتذاب رأس المال الأجنبي ورقابته، ما لم تكن مقيدة في هذا الخصوص بمقتضى قواعد دولية، فإذا كانت الدولة تسعى إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها، بغية تنمية اقتصادها الوطني وفق مصالحها المشروعة، فإنه ينبغي عليها أن تعمل على توفير المناخ الملائم لهذا النمط من الاستثمار. ولعل من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة عموماً في سبيل تحقيق تلك الغاية، وهي النص في قوانينها الوطنية على قدر من الضمانات التي تهدف في حقيقتها إلى توفير المناخ الطبيعي المذكور في مواجهة المعوقات المختلفة التي قد تعترضه، وتشجيعه على الاستثمار فيها.

8- الموارد الطبيعية: معظم الدراسات التي أقيمت، أكدت أن الموارد الطبيعية المتوفرة في البلد المضيف، تعتبر محددا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهناك عدة موارد طبيعية ويمكننا أن نتطرق إلى أهمها فيما يلي:

أ- البترول: على الرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها سوق النفط والتي جعلته يمثل المصدر الأول للطاقة في العالم، والمادة الأولية الأكثر استخداماً في العديد من الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية، إلا أن الاستنزاف السريع لموارد النفط، والطلب الكبير عليه، وجفاف الآبار في بعض الدول المنتجة وتحولها إلى دول مستوردة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وأندونيسيا، وضرورات تحقيق أمن الطاقة، فضلاً عن الاهتمام العالمي بقضايا التلوث البيئي، كل هذه العوامل حفزت العالم الصناعي على العمل الجاد من أجل إيجاد بدائل جديدة للطاقة¹.

¹ نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، (دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011)، ص 10.

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ويعتبر البترول سلعة استراتيجية يتحقق من ورائها أرباح طائلة تعوض المخاطر المحتملة، لا سيما وأن الاستثمار فيه يتميز بالكثافة الرأسمالية وقلة العمالة، لذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتأثر بالبترول سواء للاستثمار في مجاله أو الاستثمار من عوائده، لذلك يعتبر وجود مادة البترول في بلد ما محددًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- الغاز: يعتبر الغاز موردا طبيعيا يمكن لأي دولة تتوفر عليه أن تستفيد منه، سواء باكتفائها ذاتيا أو تصديره للدول الفقيرة منه، لذا فوجوده يعتبر مكسبا للاقتصاد، كونه يعتبر مادة مفيدة تستعمل في عدة مجالات، وذلك بالاستثمار فيه بدأ من التنقيب إلى الاستعمال المباشر من طرف المستهلك، كما يعتبر الغاز الطبيعي أيضا مادة استراتيجية مثله مثل البترول، يستعمل من طرف الدول المتقدمة كأداة للهيمنة الاقتصادية، وعامل للتكامل الاقتصادي بين الدول الغنية به والدول الفقيرة منه. لذلك يعتبر الغاز الطبيعي محدد من محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثله مثل البترول، سواء بالاستثمار فيه أو الاستثمار بعوائده المالية.

الخاتمة:

تسعى دول العالم المختلفة إلى التقدم والنمو الاقتصادي، ويلزم تحقيق ذلك توافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية، ويأتي في مقدمة تلك العوامل بصفة عامة رأس المال والخبرة الفنية والعلمية كونهما يمثلان عصب التنمية الاقتصادية في العصر الحديث، وقد أعطى الفكر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة، كونه يعد أهم أوجه النشاط التجاري في الواقع المعاصر، إذ أنه يضطلع بالضرورة بدور خطير على صعيد عملية التنمية، ويشكل أهم مصادر التمويل الخارجي، إذ في الوقت الذي تعاضم حجمه أخذت كافة الأشكال الأخرى لتدفق رؤوس الأموال نحو البلدان النامية بالتراجع، كما يعتبر مؤشرا على الانفتاح الاقتصادي، وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات، والأسواق. ومن خلال ما سبق استنتجنا النتائج التالية:

- لقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتماما كبيرا من الكثير من الباحثين، سواء من الجانب النظري أو التطبيقي،

فبالنسبة للجانب النظري فقد انتهى إلى أن الاستثمار بصفة عامة هو عملية توظيف رأس المال في أنشطة اقتصادية

قصد تكوين رأس المال.

الإطار النظري لمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي حركة رؤوس الأموال عبر الأقاليم الدولية المختلفة وتوظيفها في أنشطة اقتصادية بغرض الحصول على الأرباح النقدية.
- لاجتذاب هذه الاستثمارات هناك عدة عوامل ومحددات تسمح لها بدخول البلد المضيف، أهمها حجم السوق، الانفتاح الاقتصادي، الاستقرار السياسي، التعليم، البنى التحتية، الموارد الطبيعية، السياسات المطبقة في الدولة المضيفة التشريعية، المالية والنقدية بالإضافة إلى سياسة التجارة الخارجية.

قائمة المراجع:

- 1- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 33 سبتمبر 2003 السنة 3.
- 2- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، (جامعة الجزائر سنة 2005).
- 3- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 31 يوليو 2003 السنة الثالثة.
- 4- عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 5- عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، (مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998).
- 6- سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992.
- 7- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، (دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011).
- 8- Caves.R, **Multinational Enterprise and economic analysis**, 2nd edition, Cambridge university pressv, 1996 .
- 9- Schneider. F. and BS Frey, **Economic and political direct investment**, world developement, 13 feb 1985.